

Distr.: General
17 May 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني
بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية
الدورة الأولى
جنيف، ٣١ تموز/يوليه - ١١ آب/أغسطس ٢٠١٧

موجز الرئيس
الاجتماع التشاوري غير الرسمي عملاً بقرار الجمعية العامة للأمم
المتحدة A/RES/71/259
(نيويورك، ٢-٣ آذار/مارس ٢٠١٧)

كتاب إحالة

المندوبون الموقرون

أتشرف بأن أحيل إليكم، بصفتي رئيس فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني
بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية (معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية) الموجز
الذي أعدته بشأن الاجتماع التشاوري غير الرسمي الذي عُقد مؤخراً في نيويورك يومي ٢ و ٣
آذار/مارس ٢٠١٧. ورغم أنه من غير العملي، بالتأكيد، محاولة التكرار المفصل لكل نقطة
طُرحت في الاجتماع، يحدوني الأمل في أن يجد جميع المشاركين ما يعبر عن مواقفهم في هذا
الموجز.

وسُحال هذه الوثيقة إلى فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة
لوقف إنتاج المواد الانشطارية، استعداداً لاجتماعه الأول المقرر عقده في جنيف في الفترة
من ٣١ تموز/يوليه إلى ١١ آب/أغسطس ٢٠١٧.

وأتوجه بالشكر إلى أكثر من مائة وفد شاركت في الدورة التي عُقدت على مدى
يومين، ولا سيما العدد الكبير من الوفود التي أعدت مداخلات معمّقة، سواء في الوقت الذي
خُصّص للبيانات العامة أم في أثناء المناقشة المواضيعية. وقد لفت نظري بوجه خاص مستوى
الاهتمام الذي أولي لهذه المسائل - التي يتسم العديد منها بطابع تقني إلى حد كبير - من
جانب مجموعة متنوعة من الدول، منها دول عديدة لم تشارك في فريق الخبراء الحكوميين السابق



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-07939(A)



* 1 7 0 7 9 3 9 *

الذي أنشئ عملاً بالقرار ٥٣/٦٧. وإنني أرى ذلك دليلاً آخر على الالتزام الثابت للجمعية العامة للأمم المتحدة بالتفاوض بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة النووية الأخرى.

ولا يفوتني أن أعرب عن خالص تقديري للسيد أولي هينونين والسيد يانغ شيادونغ لما قدماه من عروض خبراء أثناء الاجتماع، وكذلك إلى زميلتي السيدة إليسا غولبرغ لما قدمته من استعراض لعمل فريق الخبراء الحكوميين من منظورها كرئيسة سابقة للفريق. وقد نُشرت هذه العروض على الموقع الشبكي للأمم المتحدة في جنيف^(١).

وإنني أتطلع إلى استضافة الاجتماع التشاوري غير الرسمي التالي في عام ٢٠١٨، حيث سأقدم تقريراً عن جلسة العمل الرسمية الأولى للفريق التحضيري، المقرر عقدها في وقت لاحق من هذا الصيف.

(توقيع) هايدي هولان
رئيس فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني
بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية

أولاً - موجز

١ - يطلب القرار A/RES/71/259 إلى رئيس فريق الخبراء التحضيري الرفيع المستوى المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية (الفريق التحضيري) أن يعقد، في نيويورك، اجتماعين استشاريين غير رسميين مفتوحين، مدة كل منهما يومان، بحيث يمكن لجميع الدول الأعضاء المشاركة في مناقشات تفاعلية وتبادل آرائها التي سيتولى الرئيس إحالتها إلى الفريق التحضيري للنظر فيها. وقد عقد رئيس الفريق التحضيري أول هذين الاجتماعين يومي ٢ و ٣ آذار/مارس ٢٠١٧، للنظر في تقرير فريق الخبراء الحكوميين، على النحو الوارد في الوثيقة A/70/81.

ثانياً - معلومات عامة

٢ - تشكل الفقرات التالية الموجز الذي أعده الرئيس للآراء الرئيسية التي طُرحت في هذا الاجتماع التشاوري غير الرسمي:

(أ) أكد معظم المشاركين مجدداً إيلاءهم أولوية لهذه المعاهدة، رغم إعراب قلة من المشاركين عن رأي مخالف مفاده أن التقدم المحرز نحو وضع هذه المعاهدة خطوة غير كافية في اتجاه نزع السلاح؛

(ب) في حين أعربت وفود عديده عن أسفها لأن مؤتمر نزع السلاح لم يتمكن من بدء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، تكررت الإشارة إلى مؤتمر نزع السلاح بوصفه لا يزال أنسب محفل للمفاوضات المتعلقة بالمعاهدة؛

(١) <http://www.unog.ch/disarmament/>

(ج) اعتبر تقرير فريق الخبراء الحكوميين مرجعاً قيماً لمعاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وإن كانت استنتاجات هذا التقرير لم تحظ بقبول الجميع؛

(د) أكد العديد من المشاركين أن تباين الآراء الذي لا يزال قائماً بشأن جوانب متنوعة من المعاهدة لا ينبغي أن يُساء فهمه باعتباره عقبة أمام المفاوضات. وحذّر مشاركون آخرون من الشروع في مفاوضات قبل تسوية المسائل المتعلقة، بما فيها المسائل التي تؤثر على مصالح الأمن القومي لبعض الدول؛

(هـ) تم التأكيد، على نطاق واسع، ولكن من دون إجماع، على أهمية ولاية شانون (CD/1299) باعتبارها الأساس المناسب للتفاوض في إطار مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ورأى معارضو هذا الرأي أن الوثيقة (CD/1299) أصبحت قديمة، وحثوا على التفاوض بشأن ولاية جديدة كوسيلة لتحفيز التقدم نحو إعداد هذه المعاهدة؛

(و) بالنظر إلى العقبات التي تعترض بدء مفاوضات بشأن المعاهدة، حث العديد من الوفود الدول، التي لم تطبق بعد وفقاً اختيارياً لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، على القيام بذلك؛

(ز) رأى عدد كبير من الدول أن عملية الفريق التحضيري عملية مكتملة للمفاوضات الجارية بشأن معاهدة لحظر الأسلحة النووية ولا تتعارض معها. ودعت هذه الدول إلى اعتبار المبادرتين عمليتين تعزز كل منهما الأخرى. وطرح أحد الوفود مسألة وجود تناقض بين العمليتين؛

(ح) تكرر طرح مسألة الروابط القوية بين هذه المعاهدة ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك فيما يتعلق بالخطوات العملية الـ ١٣ المعتمدة في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠، وخطة عمل مؤتمر استعراض الاتفاقية لعام ٢٠١٠، التي تتألف من ٦٤ نقطة؛

(ط) أعرب عن رأي مفاده أن الهدف العام لهذه المعاهدة يجب أن يكون، تحديداً، علاج مظاهر التفاوت المتصورة في نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛

(ي) دأبت وفود عديدة على إثارة مسألة إمكانية وضع معاهدة فعالة يمكن التحقق منها تسهم بصورة عملية في كل من نزع السلاح النووي وعدم انتشاره، وإن رأى البعض أن هذا الهدف الثنائي لا يمكن أن يتحقق إلا إذا أُدرجت في نطاق المعاهدة مسألة الإنتاج السابق للمواد الانشطارية؛

(ك) أعربت دول عديدة عن تقديرها للفرصة التي أُتيحت لها للمشاركة في مناقشات مفتوحة في إطار هذا الفريق التحضيري المعني بإعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ورغم ذلك، أعرب عن بواعث قلق بشأن تشكيل مجموعات منتقاة لدراسة مسائل عدم الانتشار ونزع السلاح، مثل أفرقة الخبراء الحكوميين والأفرقة التحضيرية.

ثالثاً- جوانب المعاهدة (النطاق والتعاريف والتحقق والترتيبات القانونية والمؤسسية)

٣- تشكل الفقرات التالية الموجز الذي أعده الرئيس للآراء الرئيسية التي طُرحت بشأن المسائل المتعلقة بجوانب المعاهدة:

(أ) أُبديت مجموعة متنوعة من الآراء المفصلة بشأن جوانب محددة لمعاهدة تُبرم في المستقبل - أي نطاق المعاهدة والتعاريف والتحقق والمسائل القانونية والمؤسسية؛

(ب) تناولت وفود عديدة المسألة الهامة المتعلقة بنطاق المعاهدة، وبخاصة ما إذا كان يجب إدراج الإنتاج السابق للمواد الانشطارية في المعاهدة. وكما كان الحال في فريق الخبراء الحكوميين، تنوعت الآراء بشأن هذه المسألة. فقد رأى البعض أن أية معاهدة تستبعد الإنتاج السابق لن تكون كافية لأنها ستجُمّد فحسب الوضع الراهن. ورأى آخرون أن أي حظر للإنتاج المستقبلي يجب أن يكون نقطة بداية، على أن يُستطلع في أثناء المفاوضات إمكانية توسيع النطاق. ورأى آخرون أن النجاح في إحراز تقدم بشأن المعاهدة يستلزم التركيز على الأهداف التي يمكن تحقيقها، مثل حظر الإنتاج المستقبلي فقط؛

(ج) أُطلقت دعوة مدوية لأن تتجنب هذه المعاهدة حرمان الدول من حقها في استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية؛

(د) حث المشاركون أيضاً على توخي الحذر من صياغة مسألة نطاق المعاهدة بطريقة تمنح وضعاً غير مقصود في إطار النظم القائمة وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة؛

(هـ) فيما يتعلق بتعريف المواد الانشطارية، لم تخرج الآراء التي أعرب عنها المشاركون عن النطاق المحدد في تقرير فريق الخبراء الحكوميين؛

(و) اتُفق على ضرورة وضع تعريف واضح وعملي، وعلى إدراج مسألتي اليورانيوم المخصب والبلوتونيوم المعزول في صميم التعريف؛

(ز) أكدت بعض الوفود أنه لا ينبغي أن تكون التعاريف هي العامل الوحيد الذي يُراعى في سياق تحديد ما يجب التحقق منه، وأكدت ضرورة مراعاة اعتبارات أخرى، مثل تقييم مخاطر المواد عن طريق "نقاط اختناق" مختلفة في دورة الوقود؛

(ح) تباينت الآراء بشأن ما إذا كان ينبغي أن تتضمن تعاريف المعاهدة، أم لا، كلاً من الأمريسيوم والنتونيوم؛

(ط) أعربت بعض الدول عن رغبتها في أن تتضمن المعاهدة آلية لتحديث تعاريفها بناءً على التطورات التقنية والعلمية؛

(ي) طرح العديد من المشاركين مسألة الحاجة إلى وجود نظام تحقق فعال وقوي في أية معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وأن يتيح هذا النظام إمكانية الكشف في الوقت المناسب عن المخالفات أو عدم الامتثال؛

(ك) أشارت بعض الوفود إلى أنه، لكي يكون نظام التحقق ذا مصداقية، يجب أن يتضمن تدابير مهمة لتحقيق الشفافية وأن يمكن من اكتشاف الأنشطة السرية التي يمكن أن تنتهك أغراض المعاهدة وأهدافها؛

(ل) تكررت الإشارة أيضاً إلى أن نظام التحقق يجب أن يكون غير تمييزي وأن يحمي من الادعاءات العبثية أو التعسفية بعدم الامتثال؛

(م) انقسمت الآراء بشأن ما إذا كانت مردودية التكاليف تشكل معياراً مناسباً يجب مراعاته عند إنشاء نظام التحقق؛

(ن) أُشير أيضاً إلى أن تخطيط أنشطة التحقق بطريقة تضمن حماية المعلومات الحساسة (مثل مصالح الأمن القومي والأسرار الصناعية والتكنولوجية والتجارية) هو أحد الاعتبارات المهمة؛

(س) طُرحت بالتفصيل مسألة التحديات التقنية المهمة المحتملة التي قد تعترض التحقق من الإنتاج السابق للمواد الانشطارية في إطار المعاهدة. وشكك آخرون في وجود هذه التحديات؛

(ع) رأت دول عديدة أنه، بالنسبة إلى غالبية الدول الأطراف، لن تنشأ التزامات جديدة على الدول التي تنفذ اتفاقاً للضمانات الشاملة أو بروتوكولاً إضافياً. وأشير إلى أن هذا الموقف يجعل أية معاهدة عملية من دون تكاليف بالنسبة لمعظم الدول؛

(ف) أشار العديد من الوفود إلى أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي الكيان الملائم للتحقق من أية معاهدة مستقبلية. ومع ذلك، رأت وفود أخرى أن هيئة التحقق يجب أن تكون مستقلة عن النظم القائمة (وإن لم يستبعد البعض إمكانية الاستفادة من موارد الوكالة الدولية للطاقة الذرية)؛

(ص) أُشير إلى إمكانية التآزر بين عملية الفريق التحضيري واجتماع عام ٢٠١٨ لفريق الخبراء الحكوميين بشأن التحقق من نزع السلاح النووي؛

(ق) رأت معظم الوفود التي أعربت عن آرائها بشأن هذه المسألة أن أية معاهدة يجب أن تكون غير محددة المدة، لضمان عدم الرجوع عن التدابير المتخذة في إطار المعاهدة، وأن تتضمن شرطاً قوياً بشأن الانسحاب؛

(ر) رأى العديد من المشاركين أن المعاهدة يجب أن تتجنب إدراج حكم شديد الصرامة بشأن دخولها حيز النفاذ، من أجل تفادي ما حدث من مشاكل فيما يخص معاهدات أخرى؛

(ش) وعموماً، كانت الغالبية العظمى من المواقف التي أبدتها الجمعية العامة في هذا الاجتماع تعبيراً عن مجموعة النتائج الواردة في تقرير فريق الخبراء الحكوميين.